المواطن الليبي ومساهمته في النشاط السياسي

د. محمد عبدالرحمن الحنين
كلية التربية جنزور - جامعة طرابلس

مقدِّمة:

يمر العصر الحالي بتغيرات سريعة في مختلف المجالات، كالتقدُّم العلمي والتطور التكنولوجي، والانفتاح على العالم المتمثل في العولمة والتواصل الاجتماعي والثقافي والسياسي، ومن أجل هذه التطورات السريعة لزاماً علينا الاهتمام بالعقول البشرية وتنميتها؛ كي تكون قادرة على مواجهة القضايا والمشكلات، فقد أصبح من الضروري تنمية القدرات العقلية للمواطن ولاسيما في مجال الجانب السياسي.

من هذا المنطلق يمكن القول بأنَّ مساهمة المواطن في النشاط السياسي تعد من أهم المكونات العامة له، إذ يجب عليه فهم كل الأفكار التي تدور حول المواطنة والسياسة؛ حتى يكون قادراً على اتخاذ القرارات الصائبة في بناء شخصيته، ورسم سياسة مجتمعه، وهذا يتطلَّب بنائه اجتماعياً وسياسياً؛ ليكون عنصراً فاهماً وواعياً لكيفية التعبير عن مصالحه.

إنَّ مشاركة المواطن –الواعي المثقَّف– في رسم سياسة المجتمع تعد هي الدور البارز في الحياة السياسية، فمشاركته في مناقشة الأهداف العامة لمجتمعه من خلال الأنشطة السياسية المباشرة وغير المباشرة تعد من المبادئ الأساسية التي تسهم في تنمية المجتمع في جميع المجالات سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب السياسي، فيمكن القول إنَّه من المبادئ الأساسية لهذا الجانب هو مشاركة المواطن في الانتخابات التي تعد أفضل وسيلة لدعم الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، فالفرد عندما يمارس ثقافة التنافس والاختلاف في الرأي يتعوَّد على قبول الرأي الآخر، ويحترمه فيقبل الهزيمة ويفرح بالفوز.

فالذي يجدر ذكره في هذا السياق أنَّ مشاركة المواطن في وضع الخطط الاستراتيجية التنموية والسياسية هي حق أساسي يجب أنْ يتمتَّع به كل مواطن في

مجتمعه، فمن حقه اختيار النواب الذين يراهم أكفاء في تسيير العملية السياسية من خلال الرقابة على الحكومة وتوجيهها لما فيه مصلحة المجتمع.

وتوضيحاً لما ذكر رأيت أنْ أتناول هذا الموضوع المعنون باسم: مساهمة المواطن الليبي في النشاط السياسي متتبعاً في دراسة عناصره المنهج التحليلي الوصفي.

أولاً– مشكلة الدراسة:

تعد ثقافة وتوعية المواطن من أهم المراحل التكوينية في حياته الاجتماعية والسياسة، لاسيما في هذا العصر الذي يمر بمختلف التغـيرات في كل المجالات، فالمجتمعات أصبحت منفتحة على بعضها، وامتزجت ثقافاتها من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، فمن أجل هذا الانفتاح وتلك التطورات السريعة ظهرت كثير من الأفكار السياسية والثقافية، فسببت كثيراً من الصراعات الطبقية والطائفية والجهوية بين أفراد المجتمع.

ثانياً– أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الدور الذي يلعبه المواطن الليبي في المجال السياســي من خلال مشاركــته في الانتخابات، ووعيه في اختيار النواب الذين لهم القدرة والكفاءة في تسيير العملية السياسية في مدى فهم المواطن لمعنى المواطنة، وأيضاً مدى انتمائه لهويته وحرصه على مصالح مجتمعه.

ثالثاً– تساؤلات الدراسة:

1– ما مفهوم المواطنة والوطنية والهوية؟

2– هل كل المواطنين الليبيين يشاركون في عملية الانتخابات؟

3– ما مدى وعي المواطن الليبي لفهم الأحزاب السياسية؟

4– كيف تتم توعية المواطن الليبي؟

رابعاً– أهداف الدراسة:

1– التعرُّف على معنى المواطنة والوطنية والهوية.

2– التعرُّف على الصعوبات والعوائق التي تواجه المواطن الليبي في المساهمة السياسية.

3– توضيح أهمية التنشئة السياسية للمواطن الليبي.

خامساً– مصطلحات الدراسة:

1– المواطنة (Citizenship)

2– الهوية (Identity)

3– القومية (Nationalism)

4– السياسة (Politics)

5- التنـــشئـــــــة السياسيـــة (Political upbringing)

6- الأحـــــزاب السياسية (political parties)

سادساً- مفهوم المواطنة:

تناول المهتمون بمجال السياسة والاجتماع والقانون موضوع المواطنة ومفهومها، فاجمعوا على أنَّها تعني: العلاقة بين فرد طبيعي {إنسان} يرتبط بدولة من خلال القانون {الجنسية} التي تمنحه حقوقاً، وتفرض عليه واجبات، فالمواطنة إذاً هي الصفة التي تُمنح للمواطن، والتي بموجبها تحدَّد الحقوق والواجبات لأفراد المجتمع. ومن هنا فالمواطنة خصوصيّة ليست لأي صفة أخرى، فهي تتضمَّن انتماء وولاء المواطن لوطنه في كافة الأوقات، والعمل على خدمته دائماً[1].

ولمفهوم المواطنة مضامين عملية تكمن في نشر وتعزيز ثقافة التواصل والتفاهم، وإرساء ثقافة الحوار، والإحجام عن اللجوء للقوة والعنف عند الاختلاف في بعض القضايا، والاتجاه إلى الأسلوب المتحضر لحل النزاعات.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّه هناك من يخلط بين مصطلح الوطنية والمواطنة، فالوطنية تعني: شعور الفرد بالالتزام لبلد أو أمة أو مجتمع سياسي، وحبه لذلك البلد.أمَّا المواطنة فهي الصفة التي تمنح للمواطن، وتحدَّد خلالها حقوق وواجبات أفراد المجتمع.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة أيضاً إلى مفهوم القومية، وذلك لبيان الاختلاف بين هذا المفهوم ومفهوم الوطنية من حيث المعنى، لأنَّه هناك من يرى أنَّ هذين اللفظين مترادفين، ولكن هما ليس كذلك.

سابعاً- مفهوم القومية لغةً واصطلاحاً:

اشتق لفظ القومية من المادة اللغوية الأصلية وهي (ق.و.م.) وقوم قيل اسم للجمع، والقوم جماعة من الرجال والنساء جميعاً، وقيل يختص بالرجال دون النساء، فالذي يبرهن على ذلك هو قول الله تعالى في هذه الآية الكريمة ﴿**لا يسخر قومٌ من قوم عسى أنْ يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أنْ يكن خيراً منهن**﴾[2]، وقد ورد في بعض المعاجم "أنَّ الفعل الثلاثي من هذه المادة **قام** يقال قام فلان على الشيء إذا ثبت عليه وتمسَّك به، والمقام والمقامة **المجلس** ومقامات الناس **مجالسهم** أيضاً، المقام الموضع الذي تقوم

فيه، ويقال للجماعة يجتمعون في المجلس"[3].

أمَّا التعريف **الاصطلاحي** لمفهوم القومية فقد تناوله الكثير من الكتَّاب والباحثين لعل من أشهرها التعريف الذي يرى أنَّ القومية هي "الرابطة التي تجمع بين أفراد الأمة الواحدة وتشدهم إلى بعضهم، وتشعرهم بأنَّهم متميزون عن الأمم بجملة مميزات ثقافية أو حضارية أو تاريخية أو سياسية"[4]

ومن خلال ما كتب عن مفهوم القومية نستنتج أنَّها شعور جماعة من الناس تربطهم رابطة اجتماعية وثقافية تدفعهم إلى اتخاذ مواقف موحَّدة، في كثير من المواجهات الرئيسة أهمها القضايا السياسية، ثم الميادين الثقافية الأخرى.

ومن خلال ما ذكر يتضح لنا أنَّ القومية تعني: الولاء لأمة واحدة، أمَّا الوطنية فهي تتضمَّن حب الوطن والتضحية من أجله، ومن أجل حماية الحرية المشتركة، ويمكن أنْ يكون الوطن منطقة أو مدينة، ولكن الوطنية عادة ما تنطبق على دولة لها حدود ومؤسسات ومقوِّمات.

إضافة إلى ذلك أنَّ مصطلح القومية ظهر بعد مصطلح الوطنية، حيث ترجع أصول الوطنية إلى إلفي سنة منذ العصور القديمة، فالجذور التاريخية لمفهوم الوطنية السياسية ظهرت على أيدي اليونانيين والرومان، وهي التي تصور الولاء للوطن كولاء للفكر السياسي للجمهورية.

ثامناً- المواطن والسياسة:

يعبِّر أغلب الناس عن ولائهم لأمة معيَّنة، وينمو شعـــــورهم بالولاء لتلك الأمة، وهذا الولاء أو الانتماء يعد من أهم الروابط الاجتماعية الفعَّالة، فكل مواطن في أي أمة يتقاسم مع أفراد مجتمعه شعوراً بالانتماء القومي الذي يميزه عن غيــره من المواطنين الآخــرين في الأمم الأخرى، فالمواطن الذي يتميز بتلك الصفات، ونشأ نشأة اجتماعية وسياسية بداية من الأسرة نجده هو الذي يشارك بفاعلية في الحياة السياسية، وذلك من خلال التصويــت فــي الانتخابــات وحضــور الاجتماعـــات السياسيــة، والاتــصال بالمسئولين، والتعبير عن انخراطه في الأمور السياسية بمختلف الطرق، وفي نفس الوقت نجد المواطن الآخر الذي لم

يصقل سياسياً لا يشارك في الحياة السياسية إلا بقدر محدود.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى توضيح مفهوم التنشئة السياسية وأهميتها، فهي تساعدنا على تفسير أوجه الشبه والاختلاف في الحياة السياسية بين أفراد المجتمع.

تاسعاً- مفهوم التنشئة السياسية:

يرجع تاريخ أوجه التنشئة السياسية إلى عهد الإغريق القدماء، إلا أنَّ الاهتمام بدراستها بشكل واضح ابتدأ في عصر الثورات الاجتماعية خلال القرن الثامن عشر، فمع قيام الثورة الصناعية في النظام الاقتصادي، والثورة الديمقراطية في النظام السياسي، أدرك المنظِّرون الاجتماعيون أنَّ وجهات النظر لأفراد المجتمع لها تأثيرها في النظام الاجتماعي والسياسي باعتبار أنَّ هذين النظامين- ولاسيما النظام الاجتماعي- يعتمدان على ميول وطباع العامة بنفس درجة اعتمادهما على القوانين المكتوبة وسلوكيات النخبة[5].

والواقع أنَّ مفهوم التنشئة السياسية تعدَّدت الآراء في تعريفه من قبل الكتَّاب والباحثين، فهذا المفهوم ينبثق من مفهوم التنشئة الاجتماعية بوجه العموم، وهذا يمكن إرجاعه إلى فكرة دور كايم عن الحتمية الثقافية، أو الحضارية التي تنطوي على فكرة إذابة الفرد في الجماعة.

ورغم تعدُّد الآراء حول معنى مفهوم التنشئة السياسية يمكن اختيار تعريف أرى أنَّه قد يكون شاملاً، ويجمع بين أغلب التعريفات التي اطلعت عليها في كتابة بعض الباحثين في هذا المجال. وهو "أنَّ التنشئة السياسية هي ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد؛ ليصبح مواطناً (كائناً سياسياً) يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معيَّن، ومن خلال الدور الذي يتقلَّده في إطار ذلك النسق، ويتم هذا ضمن نظام التدرُّج الاجتماعي، وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه"[6].

وإذا نظرنا إلى علاقة التنشئة السياسية بحياة المواطن السياسية يمكننا القول بأنَّهما مرتبطان يبعضهما ارتباطاً وثيقاً حيث أنَّ التنشئة السياسية تهتم بالجذور الشخصية والاجتماعية لتوجهات أفراد المجتمع السياسية، فالحياة السياسية تتسم بوجود أوجه اختلاف وتشابه من حيث الارتباطات السياسية والشعور السياسي، فالمواطنون في أي أمة لهم شعور مشترك بالانتماء

القومي والولاء لوطنهم، وذلك وفق العوامل الاجتماعية التي تضبط المجتمع كالدين والأسرة والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية.

والأسرة تعد هي العامل الاجتماعي الأساسي في التنشئة الاجتماعية والسياسية؛ لأنَّها تربِّي أبنائها من خلال توظيف العوامل الاجتماعية الأخرى، فالأسرة تعد من أهم مؤسسات المجتمع

الذي يتطلَّب وجودها نمو واستمرار الجنس البشري بمظهريه الفردي والجماعي "فما كان للكائن البشري أنْ يصبح إنساناً وعضواً فعَّالاً في مجتمع بشري دون تربية تشكِّله، وتطبعه بطابع مجتمعه، وتكسبه ثقافة وقيم وعادات مجتمعه، وكثيراً من صفاته الإنسانية والاجتماعية، التي ما كانت لتظهر لديه لو لم يتربَّى في مجتمع إنساني، يتعرَّض لمؤثرات تربية هذا المجتمع المختلفة"[7].

ورغم الدور الفعَّال الذي تتميز به الأسرة في تنشئة وتربية الأبناء، نجد أنَّ الأسرة في المجتمعات العربية لم يحض دورها باهتمام كاف لدى الباحثين، فأغلبهم ركـــزوا علـــى تكوينـــها ودورهـــا الاجتماعي من حيث تنمية القيم والتمسك بالعادات والتقاليد، وأهملوا الجانب السياسي الذي يعد مهماً في البناء الأسري. وفي هذا الصدد قد طالب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة بوجوب منح الأسرة المساعدة والحماية الواسعة، باعتبارها الوحدة الاجتماعية الطبيعية في المجتمع، وهي التي تقوم برعاية أبنائها وتثقيفهم وتنشئتهم اجتماعياً وسياسياً.

وهنا تستوجب الإشارة إلى تعريف قانون حقوق الإنسان، وفق أراء بعض المفكرين الذين نذكر منهم: تعريف جان بكتيه "هو ذلك الجزء الخاص من القانون الدولي الذي شكَّله الإحساس بالإنسانية، والذي يستهدف حماية الفرد الإنساني"[8]، وعرّفه سان لارج بأنَّه "ذلك القانون الذي يتكوَّن من مجموعة القواعد القانونية الدولية المكتوبة أو العرفية، التي تؤكد احترام الإنسان الفرد وازدهاره"[9].

وهناك الكثير من التعريفات من قبل العلماء والمفكرين لقانون حقوق الإنسان، كلها تكاد أنْ تتفق

في المعنى العام، حيث تؤكد على أنَّه مجموعة من القواعد الدولية التي تتضمَّن حرية شخص الإنسان ورفاهيته، وتقرر أنَّه

مجموعة القواعد القانونية المكتوبة وغير المكتوبة التي تكفل احترام الإنسان.

عاشراً- مساهمة المواطن الليبي في المجال السياسي:

لو تتبعنا الوضع السياسي العربي منذ العصر الجاهلي نجده متفكِّكاً، وينقسم إلى وحدات متعدِّدة، قائمة بذاتها تتمثل في القبائل المختلفة، ولاشك أنَّ العصبية والقبلية هي التي كانت عائقاً لفكرة الترابط السياسي، وكذلك قسوة الطبيعة وصعوبة التنقل وتفشي البداوة منعت نشؤ دولة موحَّدة، لها نظام سياسي قائم على أسس صحيحة، ويمكن أنْ يكون العائق الأكبر في عدم وجود نظام سياسي شامل في المجتمع العربي آنذاك هو افتقاد النزعة والشعور بالقومية الشاملة، لذا كان وعي أفراد المجتمع في العصر الجاهلي ضعيفاً ومحدوداً، لا يتجاوز الانتماء للقبيلة التي تنهي عند الجد المشترك، فمجتمع شبه الجزيرة العربية كان مجموعة من مجتمعات القبائل كل قبيلة تشكِّل مجتمعاً قائماً بذاته، مستقلاً في إدارة شؤونه الاجتماعية والسياسية، فطبيعة مرحلة البداوة الجاهلية لا يمكن أنْ تفرز مؤسسات سياسية على صعيد التنظيم الاجتماعي.

وفي هذا الصدد ذكر بعض الباحثين "بأنَّ الحقيقة الأولى والأساسية في الفكر السياسي في المجتمعات القبلية هي أنَّ قرابة الدم هي الأساس الوحيد للأمة في تلك المجتمعات"[(10)].

ولكن رغم ذلك يمكننا القول بأنَّ طبيعة حياة المجتمع العربي في الجاهلية تعد مرحلة من مراحل التطور التاريخي لأنَّ القبيلة كانت وحدة التنظيم الاجتماعي في ذلك العصر، ومازالت حتى وقتنا الحاضر تلعب دوراً بارزاً في الحياة الاجتماعية والسياسية، فالترابط السياسي وليد عملية تطور تاريخية طويلة طرأت على العلاقات الاجتماعية.

والذي يجدر ذكره هنا أنَّ الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع العربي لا تزال حتى وقتنا الحاضر تخضع للانتماء القبلي والعصبية و الجهوية، على الرغم من أنَّ مبادئ الدين الإسلامي الذي يعتنقه أغلب سكان المجتمع العربي ينبذ القبلية والعنصرية و الجهوية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نظرة واتجاهات المواطن الليبي في ممارسة الحياة السياسية فلا نجد اختلافاً بينه وبين بقية المواطنين في الأقطار العربية

الأخرى؛ لأنَّ عاداته وتقاليده وانتماءاته هي نفسها لدى المواطن العربي. كذلك مرَّت بالمواطن الليبي حقبة من الزمن لم يمارس فيها السياسة وفق المتغيرات والتطورات السياسية التي تطرأ على العالم باستمرار، بل كان يمارس حياته السياسية وفق مفاهيم ومصطلحات كانت سائدة في النظام السياسي الليبي، تختلف عن النظام السياسي العالمي، فكانت أساليب مساهمة المواطن الليبي في الحياة السياسية تنطلق من تلك المفاهيم التي رسَّخت القبلية و الجهوية في ذهنه، فأصبح يسعى لمصلحته ومصلحة قبيلته فقط .

والجدير بالذكر أنَّ المواطن الليبي في النظام السياسي السابق لم يحض بثقافة سياسية مواكبة لتطورات العصر، وتؤهله ليكون عنصراً فعَّالاً في بناء المجتمع، فحجم ومدى مساهمة المواطن في الحياة السياسية مرتبط بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة، التي تكمن في التعليم والدخل والمهنة والسن وما إلى ذلك، فعادة نجد الإنسان المتعلم وصاحب الدخل الجيد هما من يشاركان في الحياة السياسية، ولكن المواطن في المجتمع الليبي وإنْ كان متعلماً أو غنياً لا يعطي اهتماماً للشأن السياسي، واعتقد أنَّ سبب ذلك هو الشعور بالاغتراب السياسي، وهو شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسي، واعتقاده بأنَّ السياسة والسلطة في مجتمعه يسيرها بعض الأفراد الآخرين، لذا فأنَّه لا يرى مجالاً لشخصه في المشاركة الفعَّالة، فيصبح عدم الاكتراث صورة مجسِّدة لوجوده داخل الدولة.

والمتطلِّع إلى حالة الإنسان في المجتمع الليبي والمجتمع والعربي ككل، يدرك أنَّ هذا الاغتراب الشامل الذي أصبح في وقتنا الحاضر سمة اجتماعية لسلوك المجتمع، وعليه يمكننا القول بأنَّ المشاركة السياسية إنَّما هي ظاهرة تتميز بها المجتمعات الأوربية والمجتمع الأمريكي؛ لأنَّ المجتمع الشرقي والعربي لم يسهم في الحياة السياسية، واعتقد أنَّ السبب الأول هو اللامبالاة السياسية، وهي وهن في العزيمة. أمَّا الشعوب الأوربية التي اتخذت الديمقراطية هدفاً للحاضر و المستقبل فقد جسَّدت ظاهرة المشاركة السياسية من خلال العمل الحزبي والنقابي والانتخابات.

الحادي عشر- المواطن الليبي ودوره في الانتخابات:

يتفق المتخصِّصون في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، على أنَّه لا يمكن فهم وضعية المشاركة السياسية دون أخذ السياق السياسي بعين الاعتبار، والذي يكمن في مدى احترام حقوق الإنسان، وبخاصة تلك المرتبطة بالمشاركة مثل حرية الضمير، وحرية الرأي والتعبير عن الاتجاه الفكري والسياسي بحرية تامة من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

إنَّ هذه العناصر التي ذكرت هي الأساس في عملية المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية، ولكن لم تكن لها فاعلية في الأنظمة العربية حيث نجد ملاحقة الصحفيين واعتقالهم وعقاب من يكتبون تعبيراً عن آرائهم، وإغلاق أي صحيفة معارضة للنظام السياسي، وملاحقة المثقفين والفنانين الذين ينشرون وجهات نظر نقدية، وهذه الانتهاكات قد لا تبرز فيها صورة النظام السياسي للدولة، وإنَّما تقوم نيابة عنه قوى محافظة مجتمعية تسايرها الدولة خشية الانتقاد الشعبي.

وإذا نظرنا إلى مدى مساهمة المواطن الليبي في الانتخابات سنجدها ضئيلة، وذلك لعدَّة أسباب أهمها: القيود على الدعاية الانتخابية، وعدم ثقة المواطن في نزاهة الانتخابات، والتزوير الذي يحصل في عملية التصويت، وبعض القيود التي تمنع المرأة من الترشح في الانتخابات.

كل هذه العناصر تعد عائقاً أساسياً في عزوف وابتعاد المواطن عن المشاركة السياسية، "فالفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة، أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إمَّا أنْ ينسحب من كل أشكال المشاركة، وينظم إلى صفوف غير المبالين، وإمَّا أنْ يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالجدة والعنف"[11].

وفي نفس السياق يمكن إضافة بعض الأسباب الأخرى التي تعد عائقاً بين المواطن الليبي والمشاركة السياسية في المجتمع، التي تكمن في أنَّه هناك قدر من الارتباط بين المشاركة السياسية، والمشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية مثل مشاركة الفرد في صنع القرار فيما يخص الاتجاهات الاجتماعية داخل أسرته والمؤسسة التعليمية التي يدرس فيها ، فمشاركة الفرد في المجال الاجتماعي تؤثر في اتجاهه السياسي لأنَّ

المشاركة في المجال السياسي عادة ما تصاحبها مشاركة واسعة في المجالات الأخرى، ولكن "هذا لا يعني أنَّ كل فرد ناشط اجتماعي يصبح ناشطاً سياسياً، ولكن يصبح من السهل عليه الانضمام إلى المشاركة السياسية"[12].

وعلى الرغم ممَّا ذكر فأنَّنا لا نجزم بأنَّ المواطن الليبي لا يسهم في العملية السياسية، فهناك الكثير من المواطنين الذين لا يذهبون إلى صناديق الاقتراع؛ لانتخاب من يمثِّلهم، لكنَّهم يسهمون في المجال السياسي من خلال الاهتمام بالقضايا العامة، وعلى فترات مختلفة، كما أنَّهم يتابعون الأحداث السياسية، ويشاركون في مناقشة قضاياها مع أفراد عائلاتهم أو زملائهم، وقد تزداد حدَّة المناقشات أثناء الحملات الانتخابية؛ لترشيح القياديين لمناصب في الدولة.

وفي هذا الصدد تستوجب الإشارة إلى دور المرأة الليبية في المشاركة السياسة باعتبارها مواطنة، ولكن نظراً لوقوع المجتمع الليبي فريسة لسياسة وثقافة الاستعمار في أحقاب متتالية، بقى المجتمع الليبي فترة طويلة من الزمن تحت مسمَّى المجتمعات المتخلِّفة. فالاستعمار بمختلف أشكاله الذي استعمر ليبيا وبقية أقطار الوطن العربية سعى جاهداً إلى طمس الهوية العربية، ومنع المجتمع العربي ككل من التقدُّم العلمي والتكنولوجي والسياسي، الذي هو أساس مبادئ الدين الإسلامي، فالمرأة تعرَّضت إلى قسوة أشد من القسوة التي فرضت على الرجل، حيث تم عزلها عن معركة الحياة الاجتماعية والسياسية، فجنست كرامتها وأصبحت لا مكانة لها في المجتمع، وهذا ما أراده الاستعمار للمجتمع الليبي والعربي ككل، وقد استخدم مبرِّرات واهية كاستخدامه للدين الإسلامي الذي أدخل عليه كثير من التغيرات؛ ليؤكد على موقفه، فالخطط التي رسمها الاستعمار للأقطار العربية توحَّدت، وإنْ اختلفت الأساليب، فهدفه واحد ألا وهو إخضاع أفراد المجتمع للنفوذ والولاء الأوربي "فقد أقام الاستعمار في العالم الإسلامي دعائمه على أساليب مختلفة، كان أخطرها توطين الأوربيين عن طريق التجارة كما فعل في الجزائر التي أوفد إليها نصف مليون فرنسي أوربي، وكذلك أوفد إلى البلدان العربية مئات الألوف من الأوربيين وأغلبهم من اليهود"[13].

إنَّ الخطط الاستعمارية التي رسمت لأجل تخلُّف المجتمع العربي رجالاً ونساءً، انبثقت منها عادات وتقاليد مخالفة للقيم الاجتماعية العربية، ومخالفة لمبادئ الدين الإسلامي الصحيحة، وكان لها الأثر الفعَّال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الأقطار العربية.

وإنَّني لا أريد أنْ أتوسَّع بالحديث عن المجتمع العربي بصفة عامة؛ لأنَّ الهدف الأساسي في هذا العنصر من موضوع البحث هو توضيح مدى إسهام المواطن الليبي في الانتخابات، فتطرُّقي إلى ما ذكر يمكن أنْ يوضِّح أثر الترسُّبات التي خلَّفها الاستعمار في عقلية المواطن الليبي والعربي، فكانت سبباً في ظهور كثير من المعوقات القانونية الثقافية والاجتماعية والذاتية والسياسية؛ فالمعوقات القانونية تكمن في ضعف الإرادة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق، وعدم اقتصارها على المساواة أمام القانون، أمَّا المعوقات الثقافية والاجتماعية فهي تلك الموروثات الاجتماعية والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد تمييزية، لم تكن عادلة في تقسيم الأدوار بين المواطنين، فقد حدَّدت دور المرأة في تربية الأطفال والأعمال المنزلية فقط، دون مشاركتها في شؤون الحياة العامة، وهناك معوقات ذاتية تعود إلى عدم وعي المواطن بأهمية دوره في المجتمع، وأيضاً معوقات سياسية تكمن في غياب التقاليد الديمقراطية.

الثاني عشر- أهمية التوعية السياسية للمواطن الليبي:

تعد قضية التوعية السياسية ذات أهمية كبرى ولاسيما في المجتمعات التي تسعى لترسيخ المفاهيم والقيم الديمقراطية في أذهان مواطنيها، لأنَّه إذا لم يكون المواطن فاهماً ومدرك للأمور الاجتماعية السياسية، لن يستطع المشاركة الفعَّالة في البناء الاجتماعي والسياسي.

وقبل التطرُّق بشكل أوسع لأهمية الوعي السياسي للمواطن تستلزم الإشارة إلى تعريف هذا المفهوم لغةً واصطلاحاً وفق أراء العلماء والكتَّاب.

معنى الوعي لغة: هو الفهم وسلامة الإدراك[14]، وكذلك يعني في اللغة حفظ القلب للشيء الرديء. والحديث يعيه وعياً أو رآه أي حفظه وفهمه وقبله فهو واع[15].

أمَّا معنى الوعي اصطلاحاً فهو: إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به[16].

وإذا نظرنا إلى مفهوم الوعي عند الفلاسفة، فهو يرتبط بجذور فلسفية قديمة، عاصرت الفكر الإنساني حيث بدأت التصورات عن الوعي عندما أثار الفلاسفة مشكلة العلاقة بين الفكر والمادة فاتفق كل من هيرقليطس و سقراط وأفلاطون على تعريف محدَّد، وضعوه في كلمة واحدة، وهو الوجود[17]، وقد أعطى علماء النفس لهذا المفهوم عدَّة معاني منها: **الشعور** باعتباره مجموعة

من عمليات إدراك الفرد نفسه والعالم الخارجي والاستجابة، وكذلك عرَّفوه بأنَّه وعي الفرد الكامل وانتباهه، ويشير في هذا الصدد أحد هؤلاء العلماء، وهو **فرنسيس لوكال** بأنَّ الوعي يشمل حالات الحياة من النوم إلى أقصى حالات الحذر، وتركيز الانتباه في اليقظة[18].

وإذا نظرنا إلى معنى مفهوم الوعي السياسي بصفة خاصة، فأغلب الباحثين والكتّاب في مجال العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، اتفقوا على معنى لهذا المفهوم، ويمكن إيجازه في هذه السطور وهو: مجموعة من الآراء تجسِّد السياسة التي تنتهجها طبقة معيَّنة، أو جماعة اجتماعية، والسياسة نمط خاص من العلاقـــات بين الطبــقات والجماعــات الاجتماعية، تعتنق أيديولوجية لها أثرها المباشر على حياة الأفراد والمجتمع ككل، وذلك من خلال تأثيرها على العلاقات بين الطبقات ومضمون مناشط أجهزتها ومؤسساتها.

بعد توضيح معنى الوعي بصفة عامة والوعي السياسي بصفة خاصة لزاماً علينا أنْ نعرف وظيفته في المجتمع، لذا يمكننا القول بأنَّه عنصراً مهماً وممهِّداً لطريق ممارسة الحياة السياسة في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والقومية والسياسية، وفي مجال البنية الاجتماعية ومجال العلم والثقافة وبناء الدولة.

فالواقع أنَّ الوعي السياسي المزدهر يساعد على ممارسة المشاركة السياسية، وحرية التعبير عن الظواهر السياسية، واتخاذ القرار السياسي، وإذا كان المواطن ليس واعياً لما يدور حوله من ظواهر ومتغيرات ثقافية وسياسية في المجتمعات، لا يمكن أنْ يكون عنصراً فعَّالاً في بناء المجتمع.

فتوسيع دائرة الحرية السياسية في ظل ضعف الوعي السياسي يعد شرطاً أساسياً لتجاوز مواطن الضعف تدريجياً.

الثالث عشر-أهمية مشاركة المواطن الليبي في الحياة السياسية:

لقد ذكرت سلفاً أنَّ الإنسان الواعي بأموره الاجتماعية والسياسية هو الذي يكون عنصراً فعَّالاً في النهوض بالمجتمع إلى التقدم والازدهار، فالاقتدار السياسي حالة ذهنية يشعر فيها الفرد بأنَّه قادر على فهم الوضع الاجتماعي والسياسي، ويستطيع كشف الظواهر السلبية التي تظهر في المجتمع، ويعرف عواقبها على الفرد والجماعة، وكي يكون للمواطن الأثر الفعَّال في الحياة الاجتماعية والسياسية، لابد وأنْ يكون قادراً على التأثير في النظام الاجتماعي العام، بالوسائل السياسية والدستورية سواء من خلال إبداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع، أو من خلال توجيه النقد البنَّاء لمن يملكون القرار، عندما يخطئون في قولهم وممارسته لأمور السياسة والاجتماع. وهنا لابد من توفر أمرين: الأول: يكمن في مرونة النظام السياسي في تقبُّل الرأي والرأي الآخر، والثاني: أنْ يقتنع الفرد بأنَّ آرائه النقدية سوف تلقى قبولاً وقيمة عند الآخرين، وهذا يتطلَّب أنْ يكون الفرد لديه قوة من الناحية الشعورية؛ تجعله يمارس السياسة بحرية كاملة، فيتعامل مع غيره من أفراد المجتمع في صياغة السياسات والقرارات، واختيار القيادات السياسية كأعضاء المجالس النيابية وغيرهم.

إنَّ تكوين الوعي السياسي في أي مجتمع يخلق تغيرات اجتماعية وثقافية وسياسية للفرد، وهذا ما نلاحظه في المجتمعات المتقدِّمة، وما هم العناصر في تكوين الوعي السياسي وسائل الإعلام بمختلف أنواعها المستقلة والرسمية، وكذلك منظَّمات المجتمع المدني، ولا نغفل التثقيف الذاتي، وهو عن طريق القراءة الشهرية والفصلية في الكتب والصحف والدوريات السياسية، فهذه العوامل كلها تثري فكر المواطن، وتحقِّق أهداف المجتمع بشكل يضمن تحقيق الحد الأقصى من التقدُّم الثقافي والسياسي، ويتلاءم مع احتياجات ورغبات المجتمع، فمشاركة المواطن في الحياة السياسية تسهم في الترابط بين أفراد المجتمع، وترفع من شأن الولاء والمسؤولية، كما ترفع من مستوى الأداء وتحقق التكيف الاجتماعي، وتقضي على

صور استغلال السلطة والاغتراب وكذلك تحقق قيمة المساواة والحرية.

فأهمية المشاركة السياسية تأتي من أنَّها عملية لنقل وإبلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة، وكذلك تهدف إلى التأثير على سلوك الحكَّام من خلال توصيل المعلومات الأولية، التي تخدم المجتمع، وأيضاً من خلال الضغط على هؤلاء الحكَّام ليهتموا بتلك الأولويات.

والمشاركة السياسية عادة ما تكون على مستويات، فالمستوى الأول منها يكمن في ممارسة النشاط السياسي باستمرار، كما تكمن في حضور الاجتماعات بشكل متكرِّر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل للمجلس النيابي وذوي المناصب السياسية، وللصحافة بشأن قضايا المجتمع وأيضاً هذه الفئة من ممارسي النشاط السياسي تشارك بالحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد. أمَّا المستوى الثاني فيتعلق بالمهتمين بالنشاط السياسي، الذي يشمل الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون ما يحدث في الساحة السياسية بشكل عام. أمَّا المستوى الثالث فيكمن في الهامشيين في العمل السياسي وهم من لا يهتمون بالأمور السياسية فلا يميلون للعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت، أو موارد له فلا يشاركون في العمل السياسي إلا اضطرارياً، أو في وقت الأزمات، أو عندما يشعرون بأنَّ مصالحهم المباشرة في خطر، ومعرَّضة للتدهور. أمَّا المستوى الرابع فيكمن في المتطرِّفين وهم الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة في المجتمع، ويلجئون إلى أساليب العنف، فالمواطن أو الفرد الذي يشعر بأنَّ المجتمع يمقته، أو لا يقبل الوضع السياسي في الدولة، فيكن العداء للمجتمع أو النظام السياسي.

خلاصة القول المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تتسم بمجموعة من الخصائص أهمها يكمن فيما يلي:

1- إنَّ المشاركة سلوك تطوعي ونشاط إرادي حيث أنَّ المواطنين يقومون بتقديم مجهوداتهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والظواهر.

2- المشاركة ليست سلوكاً فطرياً يولد مع الإنسان، بل هي سلوك مكتسب يتعلَّمه الفرد أثناء حياته، من خلال تفاعله مع أفراد ومؤسسات المجتمع.

3- المشاركة سلوك إيجابي واقعي، أي أنَّها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية مرتبطة ارتبطاً وثيقاً بحياة وواقع الجماهير، فلم تكن مجرَّد فكرة عامة.

4- المشاركة أيضاً هي عملية شاملة ومتكاملة، متعدِّدة الجوانب والأبعاد، تهدف إلى اشتراك كل أفراد المجتمع في كل مراحل التنمية.

5- لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من أنشطة الحياة، بل لها مجالات متعدِّدة اجتماعية واقتصادية وسياسية، يمكن للفرد أنْ يشارك في إحداها[19].

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

تكمن النتائج في النقاط التالية:

1- أفرز الاستعمار الذي استعمر المجتمع الليبي والعربي ككل فترة طويلة من الزمن مشكلات عديدة، كان لها الأثر السلبي على هذا المجتمع ومؤسساته المختلفة، منها تغييب المواطن الليبي عن المشاركة السياسية ومحاولة طمس هويته وتجهيله.

2- كان نظام الدولة في العهد السابق يمنع ظهور الأحزاب، ويعدها منافية للديمقراطية؛ ممَّا جعل أغلب المواطنين الليبيين لا يعرفون معنى الحزب، وكيفية تأسيسه وعلاقته بالديمقراطية.

3- القبلية و الجهوية لا يزال لها الأثر الفعَّال في عملية المشاركة السياسية.

4- بعض العادات والتقاليد السلبية التي عمل الاستعمار على ترسيخها في عقلية وأذهان المواطنين الليبيين، كانت عائقاً في اتخاذ القرار السياسي السليم، الذي يخدم الوطن ويدفعه إلى التقدُّم.

ثانياً- التوصيات:

من أجل النهوض بواقع المستوى الفكري للمواطن الليبي، وتوسيع مداركه في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية أوصي بالتالي:

1- الاهتمام بالأسرة التي تعد النواة الأولى في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية.

2- إضافة مقرَّر دراسي في المؤسسات التعليمية بمسمَّى (مدخل لعلم الاجتماع السياسي) يدرس من خلاله الطالب الظواهر والسياسية، ومدى ارتباطها بالظواهر الاجتماعية والثقافية.

3- فتح دورات تثقيفية من قبل الدولة تهدف إلى توعية المواطن في المجال السياسي.

4- تسخير وسائل الإعلام العامة والخاصة؛ لنشر الثقافة السياسية بين أفراد المجتمع.

هوامش البحث ومراجعه:

1ــ مركز المناهج التعليمية والبحوث التربوية (2014م) التقرير الفني الأول للجنة، مقترح لمشروع مادة التربية الوطنية، تقرير غير منشور.

2ــ سورة الحجرات الآية11.

3ــ ابن منظور، لسان العرب مج 12، دار صادر، الطبعة الأولى، بيروت 2002م، ص 226ــ 228.

4ــ مجموعة من المؤلفين، قراءات في الفكر القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1993م، ص168.

5ــ مجموعة من المؤلفين، ترجمة: مصطفى عبد الله خشيم، محمد زاهي المغيربي، التنشئة السياسة (دراسة تحليلية) منشورات:جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، بنغازي،1990م، ص11.

6ــ إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات،الطبعة الأولى، بيروت،1999م، ص 210.

7ــ عمر التومي الشيباني، الفلسفة الحديثة للتربية، منشورات جامعة طرابلس،الطبعة الأولى. طرابلس: 1996م، ص 293.

8ــ نخبة من الأساتذة المتخصصين بجامعة حلوان، حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان، الطبعة الثانية2010م، ص19.

9ــ المرجع نفسه والصفحة نفسها.

10ــ زهير حطب، تطور بني الأسرة العربية، والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، منشورات معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية ،بيروت، 1980م، ص 3.

11ــ سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة، ودول العالم الثالث الطبعة **الأولى، 1987 م، ص80**.

12ــ فتحي البدري الحطاب، الخلفية الاجتماعية للمرأة وأثرها على المشاركة السياسية[رسالة ماجستير] أكاديمية الدراسات العليا 2007 م.ص 50.

13ــ أنور الجندي، العالم الإسلامي، الاستعمار والسياسي والاجتماعي، منشورات دار الكتاب اللبناني والمصري، الطبعة الأولى:1979م. ص394.

14ــ طه نجم، الصحافة المصرية وتشكيل الوعي الاجتماعي، دراسة في تحليل المضمون، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية رسالة ماجستير،1989م ص76، 77.

15ــ أمل عبد الفتاح عطوة، الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية ودوره في التنمية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس،1985م ص24.

16ــ شكري عبد المجيد موسى، الوعي الاجتماعي العربي والفلسطيني، دار المنارة الطبعة الأولى:2002 م ص89.

17ــ عبد السلام الشيخ، علم النفس الاجتماعي، دار النشر والتوزيع الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1992م، ص 119.

18ــ عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي، معهد الانتماء العربي، الطبعة الثانية، بيروت، 1989م ص 28.

19ــ عبدا لله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى2005م، ص289- 295.